

السعودية: الأحكام بحق "خلية الكفاءات" ملقة ولا تضاهي الإعدام

استنكرت مدير المكتب الإقليمي^١ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "العفو الدولية" رندا حبيب استهداف ناشطي حقوق الإنسان في السعودية، ومنتقدي الحكومات الذي يتم بشكل منهجي تحت مُسمّى الأمن في منطقة الخليج، وذلك على مدار السنوات الأخيرة، حيث تعرض المئات للمضايقات الأمنية والقضائية عقب محاكمات جائرة، وذلك في سياق جهد منسق يهدف إلى تخويف الناس وإسكاتهم.

سهام علي

منذ أن أعلنت الداخلية السعودية في مارس/آذار 2013م توجيه الاتهام بالتجسس لمعتقلين تتهمهم بالانخراط ضمن خلية تجسس تعمل لمصلحة إيران، تصاعدت المخاوف حول مدى صحة الاتهامات وما إذا كانت خطوة جديدة تندرج ضمن سياسة الاستهداف الطائفي ضد الشيعة التي تعتمدتها حكومة الرياض ليث^٢ الخوف والرعب بهدف إسكات أصواتهم المرتفعة في المطالبة بالحريات والعدالة.

وبعد معركة طويلة مع متهمين الكفاءات الوطنية والدينية، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، يوم الثلاثاء 6 ديسمبر/كانون الأول 2016م، حكماً بالاعدام على 15 متهم من خلية الكفاءات من أصل 32 متهم، تراوحت أحكام البقية الـ12 بالسجن من ستة أشهر إلى 25 عام، في حين قررت تبرئة اثنين فقط. وحتى اليوم، لا يزال مصير المعتقلين السيد رضا السيهاتي، يوسف عبدالعزيز العمري، ياسين صلاح الحربي وسمير هليل الحربي، غير معروف.

وأكيدت مصادر سعودية مطلعة على مجريات التحقيق أن إحدى التهم الموجهة إلى الموظف في البنك المركزي عباس الحسن، وهو أحد المحكومين بالإعدام، كانت "إنشاء مشروع تجاري لاستيراد وتصدير المواد الغذائية من إيران".

أما المحكوم الثاني بالاعدام حسين الحميدي الذي يعمل في شركة الاتصالات السعودية، فكانت إحدى التهم الموجهة إليه هي توقيعه على بيان يعنوان "سفك الدماء يدعو إلى إدانة الجهات الأمنية في تعاملها مع المتظاهرين في محافظة القطيف"، فيما اتهم سالم العمري، المحكوم الثالث بالإعدام، بأنه "شارك عملاء المخابرات الإيرانية" في أنشطتهم.

من جهتها، عبدّرت منظمة "العفو الدولية"^٣ عن القلق البالغ من تجاهل ملف حقوق الإنسان في الخليج

والذي يشهد تدهوراً ملحوظاً بين دول المجلس، وطالبت المنظمة رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي المشاركة في القمة الخليجية بإشارة هذا الملف وإبراز الانتهاكات التي يتكرر ارتقاها في عموم المنطقة.

ويالرغم من أن أصواتاً بريطانية رسمية تصرح بين الآونة والأخرى دعماً لحقوق الإنسان وإنتقاداً للانتهاكات، إلا أنها لا تتعذر كونها لعباً على حبلي المصالح والقيم. أما الأولويات، فأبرز وجهها المشاركة في قمة المنامة.